2005/10/12 - 00019 - 2

لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين
في لبنان
علم وخبر ٢٩/أد

بيروت ٢٠٠٥/١٠/١٢

حضرة رئيس مجلس النواب
حضرات النواب الكرام،

نتوجّه إليكم جميعاً باسم أهالي المخطوفين والمفقودين، في لبنان، هؤلاء الأهالي الذين بدأوا مسيرتهم الموجعة على خطوط التماس، وكانوا رمز اتحاد في ظل الفرقة السائدة آنذاك إلى حد الاحتراب، هؤلاء الأهالي جاءوا يتساءلون أمامكم عما يكنّه لهم اليوم النظام الموعود بعدما تبنى عنواناً مفاده "الوحدة الوطنية"؛

ونحن إذ نعبّر عن أمل بالجديد، نكاشفكم في الوقت نفسه بمخاوفنا العميقة إزاء استمرار الصمت المفجع حيال قضيتنا. فالبيان الوزاري الذي حملكم إلى إعطاء الثقة للحكومة، أعار التفاتة جدّ خجولة إلى قضية الأسرى في سجون العدو الإسرائيلي، والى قضية المعتقلين في السجون السورية، فيما بقي خلواً من أي إشارة إلى المخطوفين والمفقودين داخل الأراضي اللبنانية.
فكيف لا نخشى والحالة تلك أن تكون سياسة الحكومة وتوجهاتها مستمرة على إخفاء الحقائق وعدم مواجهتها والتملّص من مسؤولية ملف يقفل دائماً قبلما يفتح مع إلقاء المسؤوليات على الآخرين، فقط الآخرين (سوريا وإسرائيل) تجنبا لأي محاسبة أو حتى نقد ذاتي.

إن شعار المصالحة الوطنية بغية طيّ ملّف الحرب شعار جميل لكنه دون مضمون إذا كان الهدف الأوحد السماح للمرتكبين بتولي مناصب عامة، مع الإمعان في قهر الضحايا وتهميشهم؛ ونحن إذ نؤكد على إصرارنا الكامل على ضرورة ممارسة أنواع

2005 10 12 - 0001b-7

الضغط كافةً على العدو الإسرائيلي وأيضا بتفعيل اللجنة اللبنانية السورية المشتركة أملا" بمعرفة مصير المفقودين والإفراج عن الأحياء منهم، نؤكدُ، وبالعزم نفسه، إنَ المخطوفين والمفقودين هم بشرٌ متساوون في الحقوق، لا مجالَ للتفريق أو التمييز بينهم أيا" تكنْ هويةُ الجهة المسؤولة عن خطفهم أو اعتقالهم أو إخفائهم قسريا". فشرطُ العدالة أولاً المساواةُ، ونقيضُها الانتقائيةُ وفقاً لهوية الضحية أو المرتكب.

ومن هذا المنطلق، أملنا أن يكونَ هذا المجلسُ منبراً لقضية غالباً ما أُريدَ كبحها، فتسألون الحكومة بالنيابة عنا جميعاً في جلسة المساءلة المقبلة:

- هل للحكومة أيُّ سياسة في شأن المفقودين، كل المفقودين دون تمييز؟ وبشكل خاص، ما هو موقفُها من تقرير هيئة تلقي شكاوى أهالي المفقودين ولا سيما بعدما تمَّ نشرُ مسودته منذ ٢٧ نيسان ٢٠٠٥ بمبادرة مشكورة من نقابة المحامين؟ وما هي الخطواتُ التي تنوي القيامَ بها لإيجاد حلول عادلة لقضاياهم، سواءً فُقدوا في لبنان بفعل جهات لبنانية، أم في إسرائيل وسوريا؟ وما هي الخطواتُ التي تمَّ إنجازُها بعد تعيين اللجنة اللبنانية السورية..؟

- وبشكل أعمّ هل للحكومة أي سياسة بشأن إحقاق المصالحة على أساس الإنصاف، وعلى نحو يردُّ الاعتبارَ للضحية، تيمّناً بأشقائنا في المغرب؟

إنَ وطنَنا المركّبُ أمامَ حلٍ من حلين:

إما يقيمُ العدالةَ سيدا" وحكماً، فيسلمُ ويزدهر.

وإما يبقى مذعناً للقوة، اذا" للمحاصصة والمجاملة فيما بين الأقوياء، فيبقى عرضةً لكل ريح.